# مقدمة

أ.د. مصطفى رجب

إن أهمية المعلومات دائما تكمن فى مدى قدرتها على مساعدة متخذي القرار فى أداء الأنشطة الخاصة بالإدارة بأعمالهم ،مما يؤدي إلى تحسين سير العمل فى المؤسسة وبخاصة المؤسسات التربوية التي أصبحت تضم أعداداً كبيرة من الكوادر البشرية ، الأمر الذى استدعى ضرورة الاهتمام بالمعلومات التربوية كى تساعد تلك المؤسسات فى تحقيق أهدافها .

وقد كان لظهور الطفرة التكنولوجية الهائلة التي فرضت نفسها علي العالم كله حكومات وأفرادا ، أثر بالغ في تعدد المشاكل والمعوقات التي يواجهها الفرد ، من البيروقراطية والضغوط النفسية ، في التعامل مع القائمين على أداء تلك الخدمات . فشاع ما شاع من تعويق ورشوة ومحسوبية وتزوير ، كل هذا أدى إلي التفكير في ميكنة المعلومات وتيسير سبل الوصول إليها فظهور ما سمي بالحكومة الإلكترونية في عالمنا الحديث.

ومشروعات الحكومة الإلكترونية بدأت في العديد من دول العالم ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية منذ الولاية الأولى للرئيس السابق كلينتون ، وبريطانيا بدأت مشروعها في ١٩٩٩ ،و حكومة دبي نشطت في إنشاء حكومة دبي الإلكترونية منذ يونيو ٢٠٠٢ .

وفي مصر بدأ مشروع الحكومة الإلكترونية بهدف ميكنة أعمال الوزارات والهيئات واستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الحديثة في رفع كفاءة الجهاز الحكومي وخفض النفقات. ولكن كان ذلك كله أماني وأحلاما وفرقعات إعلامية أكثر منه واقعا ملموسا ، ومع ذلك شرعت وزارة التربية والتعليم المصرية في تطبيق مشروع الحكومة

الإلكترونية في التعليم ، مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وذلك للاستفادة من المستحدثات التكنولوجية في تطوير إدارة التعليم، وربط كافة الهيئات التابعة للوزارة والمديريات والإدارات من خلال قاعدة بيانات كبيرة ، تضم كافة البيانات عن المدرسة والمعلم والموظف والتلميذ ، ويتم مراجعة هذه البيانات وتخزينها تمهيدا لإرسالها الي الإدارة التعليمية التابع لها المدرسة ، ومنها إلي مديرية التربية والتعليم لتصل إلي الوزارة، وجدير بالذكر أن من يقوم بهذه العملية هي وحدة المعلومات والإحصاء بالمدرسة التي صدر بها قرار وزاري رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٢. هذه الوحدة يتم تشكيلها بناء علي قرار من مجلس إدارة المدرسة ، وتتكون من ٢ – ٥ أفراد حسب حجم المدرسة ، تضم أحد الوكلاء بالمدرسة ويكون رئيسا لها ،وكذلك أحد العاملين بالمدرسة ممن يجيدون استخدام الحاسب الآلي من غير العاملين بالتدريس، وتكون هذه الوحدة تحت الإشراف المباشر لمدير المدرسة ، وهو المسئول الأول عن صحة البيانات التي تصل إلى المديرية .

وقد قامت ابنتنا النابهة هبة تقي محمد بإجراء هذه الدراسة العلمية المتعمقة في محافظة المنيا بتوجيه سديد وإشراف دقيق من أستاذها وصديقنا العزيز الأستاذ الدكتور علي زكي ثابت رئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بجامعة المنيا ، فلما قرأت البحث وأعجبت بمستواه رأيت أن في نشره نفعا لطلاب العلم ولمتخذي القرار ، وإضافة جيدة للمكتبة التربوية العربية .

وأسأل الله تعالى أن ينفع به والله ولي ذلك والقادر عليه

الأستاذ الدكتور

مصطفى رجب